

موضوع العدد

منتدى الإجارة ٢٠٠٢

انعقد في مدينة الكويت منتدى الإجارة ٢٠٠٢، تحت شعار "الإجارة... المفهوم، التجربة والتطلعات"، بتنظيم مشترك بين غرفة تجارة وصناعة الكويت وشركة أعيان للإجارة والاستثمار خلال الفترة من ١٣ - ١٤ أيار (مايو) ٢٠٠٢. وحضر المؤتمر عدد من الهيئات والمؤسسات الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية وشركات الاستثمار والتأمين ووكلاء السيارات والمعدات الإنشائية والصناعية والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، إلى جانب عدد مهم من المستثمرين ورجال الأعمال.

ركزت الكلمات الافتتاحية في مجملها على مفهوم الإجارة وميزاتها المتعددة كمول جيد قياسا بأشكال التمويل التقليدية. كما أوضحت الكلمات أن من ميزات الإجارة توفير نسبة تمويل أعلى بكثير من التسهيلات الائتمانية وأنها لا تشكل ضغطا على خطوط الائتمان في حين تعتبر وقاية من التضخم وتتيح إعفاءات ضريبية مهمة، كما أنها توفر فرصة استثمارية عالية المردود وقوية الضمان وسهلة الإجراءات. كما أشارت الكلمات إلى أن دولة الكويت، شأنها في ذلك شأن عدد من الدول العربية، أدركت أهمية خدمات التأجير المالي في تنظيم التبادل التجاري وتعظيمه. فقد أصدرت قانوناً ينظم عمليات الإجارة وتأسست بناء عليه عدة شركات متخصصة في مجال الإجارة، بالإضافة إلى عدد من القوانين التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في الكويت منها قانون الاستثمار الأجنبي المباشر، قانون الحماية الفكرية، قانون غسيل الأموال ولا يزال العمل جارياً لوضع قانون حديث للشركات وآخر ينظم العمل في القطاع الأهلي.

أما فيما يتعلق بأوراق المنتدى فقد ساهم المشاركون في المنتدى بتسع أوراق عمل في ثلاث جلسات شملت الآثار التنموية للإجارة على اقتصادات المنطقة، الإجارة وجهود التنمية، الإجارة نظرة شاملة. كما تناولت الأوراق صكوك الإجارة (الطلب والأسواق والخبرات العالمية)، الإجارة أداة أمثل للتمويل والقرار الأصوب. كما حظيت الجوانب الشرعية للإجارة باهتمام وافر من خلال عرض ورقة متكاملة حول الإجارة حلول عملية لمعترضات شرعية أوضحت أن المؤسسات المالية الإسلامية قد وضعت صيغا متطورة للإجارة تتناسب مع احتياجاتها كبديل لعقود البيع. كما أوضحت الورقة أهم المسائل التي تتميز بها عقود الإجارة عن عقود البيع لدى هذه المؤسسات.

وأجمعت الأوراق أن التأجير هو تمويل متوسط أو طويل الأجل لأصول معينة ومعمرة، يسمح مالكيها (المؤجر) لمستخدمها (المستأجر) بالانتفاع منها طوال مدة العقد، مقابل بدل إيجار ثابت ومحدد. وأبرزت الأوراق أن الميزات التي تتمتع بها الإجارة جعلت هذه الأخيرة أكثر مصادر التمويل متوسط وطويل الأجل أهمية في العالم. فهي تمول حوالي ٥١% من استثمارات العالم في المصانع والمركبات، وأكثر من ثلث استثمار مؤسسات الأعمال في الحاسوب عدا البرمجيات، وحوالي نصف احتياجات شركات الطيران للحصول على الطائرات. كما أوضحت الأوراق أن الإجارة قد انتشرت في أكثر من ٩٠ دولة منها ٥٥ دولة نامية.

وتتوزع السوق العالمية للإجارة بنسبة ٤٠% لأمريكا، و٢٥% لكل من أوروبا وآسيا، و١٠% لأفريقيا وأستراليا معاً. كما أشارت الأوراق إلى أنه على الرغم من التوزيع للسوق العالمية

للإجارة فإن مؤسسة التمويل الدولي ترى أن الدول النامية، خاصة ذات الدخل المتوسط والمرتفع ستكون لها المساهمة الأكبر في صناعة الإجارة، خلال العقد الأول من القرن الجديد. كما أجمعت الأوراق على أن تسارع التقدم التكنولوجي وانتشار سياسات تحرير الاقتصاد ساهما في دفع صناعة الإجارة دفعا قويا، إذ إن الإجارة تقدم للمستأجر حماية معقولة من مخاطر انتهاء العمر التقني للآلات والمعدات قبل انتهاء عمرها الإنتاجي، كما تتيح الإجارة لقطاع العام مصدرا جديدا وكبيراً لتمويل التكاليف الضخمة لمشاريع البنية الأساسية والمشاريع الاستراتيجية في موازينها، فمعظم الدول العربية والإسلامية تشكو عجوزات متفاوتة في موازينها الدخليه والخارجية، ويمكن أن تخفف عمليات الإجارة بأشكالها المختلفة من حدة هذه العجوزات. وأشارت الأوراق إلى أسلوب التمويل التأجيري الذي تبناه البنك الإسلامي للتنمية بعد سنتين من تأسيسه الذي يعتبر دليلاً ساطعاً على نجاح عمليات التأجير في الأقطار العربية والإسلامية، إذ أصبح الأسلوب الرئيسي للتمويل متوسط الأجل الذي يقدمه البنك.

وأكدت الأوراق أهمية تطوير النظام الضريبي في الدول العربية والسماح للمصارف بدخول سوق الإجارة أسوة بالتجارب الناجحة في هذا المجال. فقد رعت المصارف وشركات التمويل في أوروبا تأسيس شركات الإجارة الأولى، كما أن صناعة الإجارة لم تحقق نهضتها الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلا بعد السماح للمصارف والشركات الصناعية بدخول سوق الإجارة من خلال شركات تابعة (بعد عام ١٩٦٣). وأشارت الأوراق إلى أن أعمال تأجير المعدات تقدر بحوالي ٥٠٠ مليار دولار في مختلف أنحاء العالم. وبلغت نسبة التأجير حوالي ٥٠% من متطلبات تمويل شركات الطيران (حوالي ٦٠ مليار دولار سنوياً)، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى الثلثين في الأعوام الخمسة القادمة، كما يتوقع أن تصل نسبة النمو في صناعة تأجير المعدات في عدد من الدول إلى حوالي ٢١% سنوياً. وخلصت الأوراق إلى أهمية تعزيز شركات الإجارة القائمة في الدول العربية والعمل على إنشاء المزيد منها مع تحفيز المصارف والمؤسسات المالية على الدخول بشكل مباشر في هذا النوع من النشاط الذي يشمل منافع عديدة منها:

- المحافظة على رأس المال العامل.
- تقديم ٨٠% فأكثر من التمويل للحصول على المعدات.
- لا يمس سقف التسهيلات المصرفية وغيرها من التسهيلات الائتمانية.
- يقدم خط ائتمان إضافي للحصول على المعدات.
- يساعد على تجاوز قيود وتحديات الميزانية.
- يساعد على زيادة التدفق النقدي إلى أقصى حد.
- يوفر الحماية من آثار تشغيل معدات قديمة.
- يوفر الحماية من التضخم.
- يوفر تمويلاً مرناً يتوافق مع احتياجات العميل.
- يوفر مزايا ضريبية.
- ينقل بعض المخاطر المرتبطة بالمعدات الرأسمالية (المستخدمة) إلى شركات الإجارة المتخصصة في إدارة مخاطر الحصول على المعدات.

اتجاهات

تعريف مجتمع الأعمال العربي باتفاقيات منظمة التجارة العالمية

مع تنامي أهمية تأمين المساعدة الفنية للدول النامية لتعميق إفادتها من إرساء قواعد النظام التجاري العالمي، ومع دخول الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ، وكي تضمن الدول النامية تحسن شروط النفاذ إلى الأسواق التي تميل لغير صالحها، وتذليل الصعوبات التي تواجهها خاصة في مجال الحوافز الفنية للتجارة والتدابير الصحية وقواعد المنشأ والمعاملات والموجبات الإجرائية مثل شروط الإخطار وتعزيز مشاركة الدول النامية بشكل أكثر فاعلية ولعبها دوراً أكبر في المساهمة في وضع المعايير الفنية وتحسين القواعد وتوضيحها وتحديثها لتحقيق قدر أكبر من الشفافية والقدرة على التنبؤ بها وتوضيح كيفية تطبيق أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تتخوف منها الدول النامية والأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المشوهة للتجارة مع الحرص على مصالحها التنموية وخاصة لاتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (تربس) والجوانب التجارية للاستثمار (ترمس) وبعد نجاح المؤتمر السنوي الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة (٩ - ١٤ / ٢٠٠١ / ١١) في وضع مصالح الدول النامية في دائرة الاهتمام التي أصبحت تعرف بـ "أجندة التنمية" وتعزيز قدرتها على حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية خاصة في مجال المنسوجات والألبسة والزراعة التي لها آثار سلبية على الدول النامية خاصة المستوردة للمواد الغذائية الصافية والعوائق الفنية والإجراءات الصحية وحقوق الملكية الفكرية والإغراق والمعاملة الخاصة والتفضيلية وكذلك تجارة الخدمات والموضوعات الجديدة مثل علاقة التجارة بالاستثمار والتجارة بسياسة المنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة والاعتبارات البيئية ومعايير العمل.

ولغرض لعب دور فعال في المفاوضات التجارية المقبلة تبرز أهمية بناء القدرات الفنية الوطنية والنظر بحسابات الكلفة والمنفعة وهذا يرتب على كل دولة أن تضع آلية وطنية لتعميم ونشر المعرفة بهذه الاتفاقيات وتفصيلها ومواعيد تنفيذها وإشراك القطاع الخاص في جميع مراحل المفاوضات التجارية لضمان القدرة على الوفاء بالالتزامات التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

وكي يحقق القطاع الخاص الدور المتوقع منه في هذا الإطار تتعاضد أهمية تعريف قطاع الأعمال العربي بالقواعد والأسس التي تحكم العلاقات التجارية وتفهم المسائل التي تشكل خصوصية للدول العربية وتأثير نتائج المفاوضات التي تدور في إطار منظمة التجارة العالمية عليها ومحاولة التوصل إلى موقف موحد لقطاع الأعمال لحماية مصالحه الاقتصادية ومن ثم المنافع الاقتصادية والاجتماعية داخل القطر وبلورة وجهة نظر موحدة نحو المسائل الشائكة وتحسين قدرة الدولة التفاوضية الكلية للمشاركة الفاعلة في جولات المفاوضات المقبلة، وخاصة مع تسارع الترابط بين الاقتصادات الوطنية وعولمة استراتيجيات الأعمال وتوحيد المواصفات والمقاييس والتوجه نحو تطبيقات الجودة العالية.

وفي خطوة مهمة في هذا المجال نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ندوة "مجتمع الأعمال العرب واتفاقيات منظمة التجارة العالمية" والتي عقدت في بيروت خلال الفترة من ٣ - ٦/٦/٢٠٠٢ بهدف توعية مجتمع الأعمال العربي باتفاقيات منظمة التجارة العالمية وقواعدها والمفاوضات الدائرة ومضمون البيان الختامي لمؤتمر الدوحة والذي تمخض عن تأسيس صندوق عالمي بقيمة ٣٠ مليون فرنك سويسري لتقديم الدعم الفني وبناء القدرة

المؤسسية للدول النامية لتعزيز مشاركتها في جولات المفاوضات متعددة الأطراف قامت بالمساهمة فيه حتى الآن كل من ألمانيا وإيطاليا بحوالي ١,٤ مليون فرنك سويسري. وأبرزت الندوة القضايا المهمة والحيوية التي تهم الدول العربية في مجالات التجارة والزراعة والاستثمار والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والبيئة ومعايير العمل كما استعرضت المستجدات الدائرة في إطار منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على مجتمعات الدول النامية والعربية منها وأهمية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتجه إلى تحرير التجارة وتعزيز الالتزامات بالقواعد الدولية.

ويحتاج قطاع الأعمال العربي إلى استيعاب مضمون هذه الاتفاقيات والخطوات الضرورية لتأمين الالتزام بتطبيق متطلبات هذه الاتفاقيات وتحديد العقبات والقضايا التي تهم كل قطاع على حدة وتبيان الفرص الممكنة للإفادة منها في تعزيز النفاذ إلى الأسواق وكيفية التمسك بالحقوق والرجوع إلى نظام فض المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية والإفادة منها لزيادة الإنتاج والصادرات وتوفير فرص العمل لدعم جهود التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك ١١ دولة عربية عضو في منظمة التجارة العالمية من أصل ١٤٤ دولة، تشمل البحرين وجيبوتي ومصر والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان وقطر وتونس ودولة الإمارات و ٥ دول عربية أخرى لها صفة مراقب وتسعى للانضمام في المنظمة وتشمل الجزائر ولبنان والسعودية والسودان واليمن. وهنالك ٣ دول عربية غير عضو تشمل سوريا والعراق وليبيا وكانت فلسطين قد تقدمت بطلب للحصول على صفة مراقب.

وقد نشرت (الأسكوا) تباعا مجموعة من الأوراق الموجزة (٢٠ ورقة موجزة) قبل انعقاد مؤتمر الدوحة لتعويض النقص في المعلومات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية وعرضها بشكل واضح باللغة العربية بهدف إلقاء الضوء على الموضوعات المهمة والإطلاع على الجوانب المختلفة للكوادر العاملة. وتغطي الأوراق ثلاثة محاور يتناول الأول منها نشأة النظام التجاري الدولي والموضوعات المطروحة وموقف الدول العربية منه والحقوق الأساسية للدول النامية، والثاني الاتفاقيات التجارية الأساسية في الزراعة والخدمات والملكية الفكرية والملابس والمنسوجات والعوائق الفنية للتجارة ومعايير الصحة والصحة النباتية والدعم والإغراق والتقييم الجمركي وقواعد المنشأ، والثالث الموضوعات المستقبلية مثل التجارة الإلكترونية والتجارة والاستثمار والتجارة والبيئة وعلاقة النفط ومنتجاته باتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وكان قد أقر في المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية والذي عقد عام ١٩٩٦ في سنغافورة وصدر عنه (إعلان سنغافورة) أربعة موضوعات جديدة للدراسة تشمل علاقة التجارة بالاستثمار وعلاقة التجارة بسياسة المنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية وتسهيل انسياب التجارة. أما الاجتماع الوزاري الثاني الذي عقد عام ١٩٩٨ في جنيف فقد اتفقت فيه الدول الأعضاء على وضع خطة عمل في مجال التجارة الإلكترونية مع النظر لوضع الدول النامية، وإلى حين اتضاح أبعاد هذا الموضوع قررت فيما بينها عدم فرض رسوم جمركية على التحويلات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية عبر الإنترنت.

وعقد المؤتمر الثالث في ١٩٩٩ في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية ولكن فشل في الإعلان عن بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية، كما برزت خلاله خلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد رفض الأخير إزالة الدعم للإنتاج الزراعي، وبرزت خلافات بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية حول إدراج موضوع التجارة ومعايير العمل وإصرار الدول النامية على أن تكون منظمة العمل الدولية المنبر الذي يطرح عليه هذا الموضوع كما شعرت الدول النامية بالتهميش في قدرتها على إيصال وجهة نظرها في مختلف الموضوعات المطروحة في اجتماعات المؤتمر وعدم التوازن في المصالح والالتزامات. أما المنظمات غير الحكومية فقد قامت بمظاهرات عنيفة تعبيراً عن رفضها لدور منظمة التجارة العالمية كأحد

أطراف الثالث المالي الذي يتحكم في العالم إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكونها تركز لخدمة مصالح مؤسسات الأعمال العالمية ومصالح الدول الصناعية على حساب حقوق العمال والحفاظ على البيئة والالتزامات بالمعايير الصحية وتدمير الخصوصية الثقافية والأخلاقية.

وقد حفز انتكاس دورة سيائل الدول النامية على إعادة النظر في وضعها وتحركها لبناء قدراتها الوطنية للعب دور أكبر كونها تشكل ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة والعمل على تعزيز مواقفها التفاوضية قبل بداية جولة مفاوضات جديدة بما ينسجم مع أهدافها التنموية وبرامجها للإصلاح الاقتصادي وتحرير الأسواق والدعوة إلى "التحرك من أجل التطبيق" وإدخال بعض التعديلات على نصوص الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وفي تشريعاتها الوطنية المقابلة وإعطائها مرونة كافية لتحسين نفاذها إلى الأسواق، خاصة الدول الأقل نمواً، وترسيخ مبدأ المنافسة العادلة.

ورغم عدم وجود آلية للتنسيق بين الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلا أنها تنتشاور وفق مصالحها التجارية على أساس ثنائي وفي إطار جامعة الدول العربية وغيرها من مؤسسات العمل العربي المشترك. وقد شاركت في الاجتماعات التشاورية التي تسبق انعقاد المؤتمرات الوزارية للمنظمة وبدأت بتنظيم اجتماعات تشاورية خاصة بها أولها الاجتماع التشاوري لوزراء الاقتصاد والتجارة والمالية العرب الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من ١٧ - ٢٠٠١/٧/١٨ وتم خلاله الاتفاق على عقد اجتماع وزاري تشاوري سنوياً، وقد عقد الاجتماع الثاني في الكويت بتاريخ ١٢ - ٢٠٠٢/٣/١٣ وطالب المجتمعون فيه باعتماد اللغة العربية كلغة رسمية في منظمة التجارة العالمية وتأكيد أهمية قبول جامعة الدول العربية بصفة مراقب في اجتماعات المنظمة واستكمال مناقشة الصعوبات الخاصة بتطبيق اتفاقيات جولة الأورغواي وفقاً لما اتفق عليه في مؤتمر الدوحة وتكليف مجلس السفراء العرب في جنيف بإبلاغ منظمة التجارة العالمية بالتطورات المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للحصول على اعتراف من المنظمة مع طلب إبقاء الهيكل الحالي للاتفاقية العامة في تجارة الخدمات (جاتس) والسماح باختيارية تحرير القطاعات في إطار مقتضيات التنمية للدول العربية مع التأكيد على أهمية تحسين نفاذ الصادرات العربية للأسواق الخارجية وإزالة القيود الفنية والإجراءات الحمائية والمطالبة بإزالة التشوهات في تجارة المنتجات الزراعية وتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتنمية الريفية في الدول العربية واعتبار مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية جزءاً أساسياً في جميع مفاوضات الزراعة مع أهمية الحصول على الدعم الفني من المنظمة وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية، والمطالبة بإقامة صندوق لدعم الدول النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية والمطالبة بتوسيع حماية المؤشرات الجغرافية في إطار اتفاقية (التربس) لحماية حقوق الملكية الفكرية وإضافة منتجات تهم الدول العربية وحماية المعرفة التقليدية والفلكلورية والتحذير من اتخاذ المعايير البيئية كعائق للتنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية لابد أن تتخذ مجموعة من التدابير بالتنسيق مع قطاع الأعمال لديها بشأن مواءمة المقاييس الوطنية مع المقاييس العالمية وتطوير الهياكل الأساسية الوطنية اللازمة لتحقيق ذلك وإقامة نقاط "استفسار وطنية" تربطها مع باقي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لجعل مجتمع الأعمال على علم بأحدث التطورات في أسواق التصدير وخاصة متطلبات المقاييس والمواصفات الفنية وإجراءات تقييم المطابقة وخلق وعي بين رجال الأعمال في قطاع الصناعة بأهمية استخدام معلومات دقيقة تتعلق بأسواق التصدير من مصادر معلومات موثوقة والتعاون بين شركات ومؤسسات القطاع الخاص للتغلب على القيود الفنية التي تعيق تدفق صادراتها للأسواق الخارجية والإفادة من التقنيات الحديثة عبر شبكة الانترنت ولتسهيل هذه الجهود على الدولة أن توفر مراكز للمعلومات التجارية لتحسين

المعلومات التي تصل إلى أصحاب التجارة والصناعة في مجتمع الأعمال وتعزيز إمامهم بظروف أسواق التصدير والقيام بحملة وطنية لزيادة الوعي حول المعايير الدولية وطبيعة والالتزامات التي تترتب على الدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية.

وقد تمخض المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عن إطلاق جولة جديدة من المفاوضات لتحرير التجارة العالمية اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٢ تحت اسم (جولة الدوحة). وحصلت الدول النامية على بعض المزايا في إطار (أجندة الدوحة للتنمية) التي اعتمدت لتعزيز النمو والتنمية والازدهار في كافة أنحاء العالم.

ويتوقع أن تتناول (جولة الدوحة) موضوعات تتعلق بتحرير تجارة الخدمات وتقليص الدعم للصادرات الزراعية وتخصيص التعريفات الجمركية على السلع الصناعية ومعالجة بعض القيود التجارية الأخرى. وقد قبلت عضوية الصين وتايوان في المؤتمر الوزاري الرابع لتكونا العضوين ١٤٣ و ١٤٤. ومن أهم القرارات التي صدرت عن المؤتمر والتي جاءت متوازنة بين تحرير التجارة وتنظيمها وتراعي المصالح المختلفة خاصة مصالح الدول النامية قرار في مجالات صناعة الأدوية من حيث مدى تطبيق حقوق الملكية الفكرية على هذه الصناعة بحيث تتيح المجال للدول النامية لإنتاج أدوية أقل كلفة خارج براءات الاختراع ومراعاة حالات الأوبئة والطوارئ لتوفير الدواء بأسعار رخيصة وقرار دول الاتحاد الأوروبي التخفيض التدريجي للدعم على الصادرات الزراعية (رغم عدم التزامها بإلغاء هذا الدعم) وتمت الموافقة على إجراء مفاوضات لتوضيح وتحسين قواعد تنفيذ مكافحة الإغراق وأقر إبقاء معايير العمل في إطار اختصاصات منظمة العمل الدولية بينما أدرج بحث العلاقة بين التجارة والبيئة في جولة المفاوضات المقبلة (رغم معارضة الدول النامية لها) وكذلك أجلت المفاوضات بشأن التجارة والاستثمار والتجارة والمنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة وستعرض للبحث أمام المؤتمر الوزاري المقبل، وكذلك اتفق على وضع آليات محددة لتنفيذ اتفاقيات جولة الأوروغواي (جات ١٩٩٤). وتم الاتفاق لأول مرة على تعريف محدد بالمعاملة التفضيلية للدول النامية التي تدخل في اتفاقيات المنظمة لتحسين فرصها في الحصول على المساعدات الفنية والمالية والنفوذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة. أما بخصوص قضايا التنفيذ لقواعد الجولات السابقة فلم تحصل الدول النامية على إلغاء الحصص المفروضة على صادراتها وفق اتفاقية المنسوجات التي دخلت حيز النفاذ عام ١٩٩٥ مع إقرار مفاوضات مقبلة تأخذ مصالح الدول النامية من حيث تحقيق هذه الالتزامات بتخفيض التعريفات الجمركية وعدم تنفيذ الدول الصناعية بعض بنودها.

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد العربي في أبو ظبي قد وقع في ايار (مايو) ٢٠٠٢ اتفاقية تعاون مع منظمة التجارة العالمية لتنظيم التعاون وتنسيق الجهود في توفير المعونة الفنية وخدمات التدريب المتخصصة لصالح الدول العربية وخاصة تلك التي تسعى للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية.

اقتصاد جديد

مؤتمرات في إطار تعزيز قطاعات الاقتصاد الجديد:

عقدت مؤخراً سلسلة من المؤتمرات في عدد من الدول العربية تناولت جوانب مختلفة من قطاعات الاقتصاد الجديد شملت المؤتمر السنوي الثاني لتكنولوجيات المعلومات في العالم العربي الذي نظمه منتدى مصر الدولي الاقتصادي في القاهرة خلال الفترة من ٢٧-٢٩/٥/٢٠٠٢ بمشاركة فاعلة من قادة حكومات ووزراء الحكومات والاتصالات في الدول العربية وممثلي مؤسسات القطاع الخاص العاملين في مجال تقنية المعلومات. وهدف المؤتمر إلى تعزيز قدرات الدول العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتضييق الفجوة الرقمية القائمة بين الدول النامية ومنها الدول العربية والدول المتقدمة في تأسيس مجتمع المعلوماتية. وقد طرحت في المؤتمر فكرة تأسيس مجلس عربي مشترك لترويج وتنفيذ السياسات التي من شأنها دعم قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، على أن يدخل في عضويته ٣ ممثلين عن كل دولة عربية احدهم من الوزارة المعنية والآخر من هيئة تشجيع الاستثمار والأخير من القطاع الخاص. وقرر المؤتمر تكليف مصر لتنسيق التعاون مع عدد من الدول العربية لإعداد منظومة متكاملة لبحث كيفية تعزيز الوضع التكنولوجي في الدول العربية.

كما عقد المؤتمر الثامن للحكومة الالكترونية ومستقبل تقنية المعلومات والاتصالات في دول مجلس التعاون الخليجي الذي نظمته شركة داتامكس التابعة لحكومة دبي في دبي خلال الفترة من ٢٩-٣١/٥/٢٠٠٢ والذي استعرض مستقبل تقنية المعلومات والاتصالات في دول مجلس التعاون وتباين تجارب دول المجلس الست في إنشاء حكومات الكترونية. وقد أبرز المؤتمر تجربة دولة الإمارات التي بدأت بالتطبيق الفعلي للعديد من الخدمات الالكترونية للجمهور، كما عرض الخطوات التي اتخذتها باقي دول المجلس لتعميق استخدام تقنية المعلومات والتعاملات عبر شبكة الانترنت وربط الدوائر الحكومية ببعضها البعض. ولفت المؤتمر إلى أهمية تكوين استراتيجية الكترونية وطنية شاملة وبناء قواعد معلومات على أسس صحيحة وموثوقة ودقيقة والعمل على توعية الجمهور بأهمية وكيفية التعامل الالكتروني. وقد أشار المؤتمر إلى أن القطاع الخاص يدخل كشريك كامل في مجال بناء وتعزيز تقنيات المعلومات وتطبيقاتها.

كما عقد في الأردن مؤتمر (الأردن الالكتروني) خلال الفترة من ٤-٦/٦/٢٠٠٢ بحضور شخصيات متميزة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات بهدف بحث آخر التطورات المتعلقة بالتجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني وتسهيل الضوء على ضرورة بناء شراكة نوعية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي وقد عرض المؤتمر تجربة الحكومة الالكترونية في دبي التي أطلقت في شهر تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠١ والتي ركزت على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا لتقديم الخدمة المتميزة لجمهور المتعاملين مع الحكومة والمراجعين. وعرضت في هذا الإطار كافة الخطوات اللازمة لترسيخ أسس الاقتصاد الرقمي الجديد واعتماد أحدث نظم الاتصالات والبرمجيات وتطوير الحلول المبتكرة لتقديم الخدمات للجمهور وتجاوز التحديات العديدة المتوقعة.

ومن جهة أخرى عقد الاتحاد الدولي للاتصالات مؤتمره السنوي في القاهرة تحت رعاية شركة فودافون مصر للاتصالات وبتنظيم من مكتب تنمية الاتصالات الإقليمي العربي، ومقره القاهرة خلال الفترة من ٢٢-٢٣/٥/٢٠٠٢ وقد شارك في هذا المؤتمر السنوي أكثر من ٨٠ دولة عضو في الاتحاد الدولي للاتصالات وقد ركز المؤتمر على دور القطاع الخاص في تنمية قطاع الاتصالات وأهمية تعاونه الوثيق مع الجهات الحكومية المسؤولة عن تنظيم القطاع وبحث آفاق جديدة للتعاون والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وعرض في المؤتمر تجربة مصر في تنظيم قطاع الاتصالات والدور المحوري الذي يلعبه قطاع الاتصالات المحمولة (الهاتف النقال) في تنمية الاقتصاد المصري والذي بلغ معدل النفاذ فيه في استخدام

الهاتف المحمول نحو ٥,٤% وبلغ حجم مساهمته ١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وأبرز المؤتمر قصص نجاح من القطاع الخاص في جذب الاستثمارات الأجنبية لنقل التقنية المتقدمة وتنمية الموارد البشرية المصرية في مجال المعلوماتية والاتصالات. ويتبع الاتحاد الدولي للاتصالات الأمم المتحدة ويدخل فيه ١٨٩ دولة و ٧٠٠ شركة في مجال الاتصالات بصفة عضو عامل، ومقره جنيف ويهدف لتنمية صناعة الاتصالات على مستوى العالم.

وعقدت في دمشق الندوة السورية اللبنانية حول مشروع المجتمع الرقمي في البلدين خلال الفترة من ١٠-١٢/٥/٢٠٠٢ وهي الثانية من نوعها وتنظمها الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية بالتعاون مع المجتمع اللبناني للمعلوماتية.

وأكدت الندوة أهمية مواكبة التطورات المتسارعة في تقنية المعلومات والاتصالات وتعزيز أسس المجتمع الرقمي وتضييق الفجوة الرقمية وحسن الإعداد لتطبيق الانتقال إلى الحكومة الالكترونية وتعزيز الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصالات ووضع استراتيجيات وطنية لتطوير الموارد البشرية وتعزيز روح المبادرة والابتكار، كما عرضت الندوة بعض التطبيقات والتجارب في البلدين والخطوات التي اتخذت لتهيئة البيئة الأساسية للمجتمع الرقمي وأكدت ضرورة تبادل الخبرات لاختصار الجهد والوقت وتوفير الموارد.

معلوماتية

القرصنة في مجال البرمجيات على المستوى الدولي والعربي خلال عام ٢٠٠١

تشير دراسة أجرتها "المؤسسة الدولية للتخطيط والبحوث- أي بي أرس إلى أن جهود مكافحة القرصنة الدولية في البرمجيات المتعلقة بقطاع الأعمال ما زالت متصاعدة، إلا أنه ولأول مرة فإن نسبة القرصنة استمرت بالارتفاع لعامين متتاليين، إذ بلغت ٣٧% عام ٢٠٠٠ ثم ارتفعت إلى ٤٠% عام ٢٠٠١، بعد أن انخفضت من ٤٦% عام ١٩٩٥ إلى ٤٠% عام ١٩٩٧ ثم إلى ٣٦% عام ١٩٩٩.

كما تشير الدراسة إلى أن القيمة المالية للخسارة الناتجة عن القرصنة تراجعت من ١١,٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٩٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ بنسبة ٦,٧% مقارنة بعام ١٩٩٩ وكانت قد تراجعت من ١٣,٣٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ١١,٤٤ مليار دولار عام ١٩٩٧ ثم إلى ١٢,١٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠. هذا التراجع بقيمة الخسارة للقرصنة لا يعني تراجع نسبة القرصنة ولكنه يعزى لعوامل أخرى منها أن سعر الدولار عام ٢٠٠١ كان قوياً مقابل أسعار العملات الأخرى، بالإضافة إلى تراجع أسعار البرمجيات وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي الذي أثر في الطلب على البرمجيات الأصلية نتيجة لتقليل الإنفاق في مجال التكنولوجيا، ويوضح الجدول التالي نسبة القرصنة منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠١.

عام	نسبة القرصنة %	قيمة الخسارة المالية الناتجة عن القرصنة (مليار دولار)
١٩٩٥	٤٦	١٣,٣٣
١٩٩٦	٤٣	١١,٣٠
١٩٩٧	٤٠	١١,٤٤
١٩٩٨	٣٨	١٠,٩٧
١٩٩٩	٣٦	١٢,١٦
٢٠٠٠	٣٧	١١,٧٥
٢٠٠١	٤٠	١٠,٩٧

بينت الدراسة منذ اطلاقها عام ١٩٩٤ انخفاضاً في نسبة القرصنة على البرمجيات، ولكن هذا الاتجاه لم يكن ظاهراً خلال السنتين السابقتين. ففي عام ٢٠٠٠ كانت نسبة القرصنة مستقرة مقارنة بعام ١٩٩٩ بالنسبة للدول المتقدمة. أما في عام ٢٠٠١ فقد ارتفعت نسبة القرصنة نتيجة لتباطؤ الاقتصاد العالمي الذي أدى إلى تخفيض الانفاق في قطاع التكنولوجيا، ويبدو أن هناك تغييراً في السلوك والتصرف بين الفترات التي يكون فيها نمو اقتصادي جيد وبين الفترات التي يكون فيها نمو الاقتصاد بطيئاً، إذ تقوم الشركات في الحالة الأولى بإدخال تكنولوجيا جديدة للمحافظة على الطلب والمحافظة على التنافس في أوجه.

ويعتبر هذا التباطؤ في الاقتصاد الأول منذ إطلاق الدراسة وهو يظهر أن انخفاض القرصنة في السنوات الماضية كان يعتمد على عوامل اقتصادية، في حين أن ترخيص البرامج هو عمل من أعمال الترف الاقتصادي الذي يمكن الاستغناء عنه في الأوقات الحرجة. كما أن هناك عاملاً آخر منع نسبة القرصنة من الهبوط وهو أن الدول التي تتمتع باقتصاد عائم هي نفس الدول التي لديها نسبة قرصنة مرتفعة. أي منطقة آسيا/المحيط الهادي وخصوصاً الصين التي لديها أعلى نسبة قرصنة والتي تحسن نموها الاقتصادي خلال عام ٢٠٠١ وهي لم تعان من التباطؤ الاقتصادي.

وتشير النتائج إلى أن أميركا الشمالية وأوروبا الغربية وهي الدول الأكثر تقدماً في مجال التكنولوجيا، تكبدت خسائر عام ٢٠٠١ أقل من تلك التي تكبدتها عام ٢٠٠٠ وذلك بسبب تراجع النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار البرمجيات مما قلل من الخسائر المالية للقرصنة. في حين أن الخسارة الناتجة عن القرصنة ارتفعت في دول آسيا/المحيط الهادي وأوروبا الشرقية وذلك بالرغم من تحسن نموها الاقتصادي وحافظت نسبة القرصنة على ارتفاعها في هذه الدول، إذ ارتفعت الخسارة فيها من ٤ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٤,٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ في حين احتلت أوروبا الغربية المرتبة الثانية في الخسارة، واحتلت أميركا الشمالية المرتبة الثالثة.

ويوضح الجدول التالي الخسارة الناتجة عن القرصنة في مناطق العالم المختلفة بالترتيب التنازلي الذي يعكس أعلى منطقة في القرصنة إلى أدناها ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١.

المنطقة		نسبة القرصنة %		القيمة المالية للخسارة (مليار دولار)		توزيع الخسارة %	
		٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٠
آسيا والباسيفيك		٥٤	٥١	٤,٠٨٣	٤,٧٢٦	٤٣	٣٦
أوروبا الغربية		٣٧	٣٤	٣,٠٧٩	٢,٦٥٩	٢٤	٢٦

18	٢٥	١,٩٩٧	٢,٩٣٧	٢٦	٢٥	أميركا الشمالية
8	٧	٠,٨٦٤	٠,٨٦٩	٥٧	٥٨	أميركا اللاتينية
4	٣	٠,٤٣٤	٠,٤٠٤	٦٧	٦٣	أوروبا الشرقية
3	٣	٠,٢٨٤	٠,٣٧٦	٥٢	٥٥	الشرق الأوسط وأفريقيا
100	١٠٠	١٠,٩٦٧	١١,٧٥٠	٤٠	٣٧	العالم

وقد أبرزت الدراسة ترتيب أعلى ٢٥ دولة في العالم في مجال قرصنة البرمجيات وقد دخلت ٥ دول عربية في هذه القائمة مقارنة بـ ٦ دول عربية عام ٢٠٠٠ و ٧ دول عربية عام ١٩٩٩ تتراوح نسبة القرصنة فيها بين ٧٦% و ٧٩% مقارنة بـ ٧٨% و ٨٣% عام ٢٠٠٠ وقد تصدرت فيتنام القائمة كأعلى دولة في القرصنة عالمياً (٩٤%) تليها الصين (٩٢%) وإندونيسيا (٨٨%) وأوكرانيا (٨٧%) وروسيا (٨٧%) عام ٢٠٠١، وكانت هذه الدول نفسها الأعلى في القرصنة عام ٢٠٠١.

وبالنسبة إلى وضع الدول العربية في قائمة الـ ٢٥، فقد شهدت تحسناً في درجة السيطرة على القرصنة، انعكس في خروج الأردن من قائمة الـ ٢٥، إذ تراجع نسبة القرصنة فيها من ٧١% عام ٢٠٠٠ إلى ٦٧% عام ٢٠٠١. فيما شهدت دول عربية أخرى تحسناً ملحوظاً في مكافحة القرصنة: لبنان (من ٨٣% إلى ٨٧%)، وقطر (من ٨١% إلى ٨٧%)، والبحرين (من ٨٠% إلى ٧٧%) وسلطنة عمان (من ٨٧% إلى ٧٧%)، والكويت (من ٨٠% إلى ٧٦%).

ويبين الجدول التالي قائمة أعلى ٢٥ دولة في العالم في مجال قرصنة البرمجيات:

متسلسل	الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠١	الخسارة ٢٠٠١ (مليون دولار)
١	فيتنام	٩٧%	٩٤%	٣٢,٢٥
٢	الصين	٩٤%	٩٢%	١,٦٦٢,٤٠
٣	إندونيسيا	٨٩%	٨٨%	٧٩,٤٦
٤	أوكرانيا (عدا روسيا)	٨٩%	٨٧%	٥٨,٤٣
٥	روسيا	٨٨%	٨٧%	١١٩,٨٢
٦	باكستان	٨٣%	٨٣%	١١,٤٣
٧	لبنان	٨٣%	٧٩%	١,٣٥
٨	قطر	٨١%	٧٨%	٢,٧٠
٩	نيكاراغوا	٧٨%	٧٨%	٣,٢٧
١٠	بوليفيا	٨١%	٧٧%	٥,٩٧
١١	تايلاند	٧٩%	٧٧%	٤١,١٢
١٢	البحرين	٨٠%	٧٧%	١,١٨
١٣	عمان	٧٨%	٧٧%	٣,١٥
١٤	كينيا	٦٧%	٧٧%	٢,٦٨
١٥	الكويت	٨٠%	٧٦%	٥,٤٧
١٦	بلغاريا	٧٨%	٧٥%	١٠,٢٨
١٧	رومانيا	٧٧%	٧٥%	١٩,٣٠
١٨	السلفادور	٧٩%	٧٣%	٩,٣٤
١٩	غواتيمالا	٧٧%	٧٣%	١٧,٤٣

متسلسل	الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠١	الخسارة ٢٠٠١ (مليون دولار)
٢٠	باراغوي	%٧٦	%٧٢	٤,٢٧
٢١	نيجيريا	%٦٧	%٧١	٤,٩٥
٢٢	ماليزيا	%٦٦	%٧٠	٩٤,٥٤
٢٣	الهند	%٦٣	%٧٠	٣٦٥,٣٢
٢٤	زمبابوي	%٥٩	%٦٨	١,٧٠
٢٥	هندوراس	%٦٨	%٦٨	٤,٢٢

وكانت المؤسسة الدولية للتخطيط والبحوث لخصت في دراستها السابقة أسباب تراجع نسبة القرصنة على المدى الطويل، وهي:

١- وجود فجوة بين عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة وبين البرامج المتوافرة لتشغيل هذه الأجهزة. ففي مطلع التسعينيات فتحت أسواق الحاسوب خارج الولايات المتحدة الأميركية، فانتشرت الأجهزة في دول العالم دون أن يكون هناك انتشار واسع للشركات المنتجة للبرامج، لذلك اضطر مستخدمو الأجهزة لاستخدام البرامج المقرصنة مع عدم وجود وكلاء مفوضين من شركات البرمجيات، وهو أمر بدأت الشركات في استدراكه ومعالجته.

٢- تعزيز وجود الشركات المنتجة للبرامج على الساحة الدولية، مما أتاح للمستخدمين شراء البرامج الأصلية، وأتاح هذا الوجود زيادة في الدعم الفني الذي تقدمه للبرامج التي تنتجها.

٣- الانخفاض الملحوظ في أسعار هذه البرامج مقارنة بعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ مما أدى إلى تضيق الهوة (الفجوة) بين أسعار البرامج الأصلية وتلك المنسوخة بطريقة غير شرعية.

٤- قيام شركات مناهضة للقرصنة مثل "بيزنس سوفتوير ألابانس" و"سوفتوير أند إنفرميشن إنديستري أسوسيشن" بحملات توعية لأهمية الملكية الفكرية والترويج لشراء النسخ الأصلية.

٥- دخول الشركات التي تتهم باستخدام برامج بصفة غير شرعية في الأسواق العالمية في صراعات جانبية أثرت على مجال عملها المباشر.

٦- تزايد تعاون الحكومات وقيامها بوضع نظم تشريعية لحماية الملكية الفكرية ولوضع عقوبات تجريرية لقرصنة البرامج.

من أنشطة المؤسسة

عقد مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار اجتماعه الأول لعام ٢٠٠٢ يوم الاثنين ٢٠٠٢/٦/١٧ وكان مجلس مساهمي المؤسسة الذي يضم ممثلي جميع الدول العربية في اجتماعه بالجزائر في أبريل الماضي قد انتخب الأعضاء الحاليين كأول مجلس إدارة للمؤسسة وذلك بعد الانتقال من نظام لجنة الإشراف إلى نظام مجلس الإدارة.

اعتمد المجلس اللوائح المنظمة لأعماله وانتخب السيد بدر سليمان الجارالله كبير مدراء الاستثمار في الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت رئيساً له، كذلك استعرض المجلس تقرير الإدارة التنفيذية عن نشاط المؤسسة في مجال عمليات الضمان التي شملت عشرين عقداً خلال الشهور الأربعة الأولى من العام والتي بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ٣،٤٣ مليون دولار أمريكي، كما استعرض الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة التي قدمتها المؤسسة في مجال التقارير والدراسات وتنظيم الملتقيات وترويج الاستثمار وتنمية الموارد البشرية خلال الفترة المذكورة.

من ناحية أخرى أخذ المجلس علماً بموقف تنفيذ برنامج عمليات الضمان لعام ٢٠٠٢ والخطة الإشارية للمؤسسة خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧، كما وجه بتقديم عون فني مناسب للهيئة العامة للاستثمار في الأرض المحتلة.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المؤسسة يضم بالإضافة إلى رئيسه السيد بدر سليمان الجارالله كلاً من السادة ناصر القحطاني المستشار الاقتصادي، مدير عام إدارة العلاقات الاقتصادية العربية والإسلامية في وزارة المالية والاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية، وجاسم راشد الشامسي الوكيل المساعد لشؤون الحسابات والرقابة في وزارة المالية والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعبد الفتاح بن منصور الخازن العام للمملكة في وزارة الاقتصاد والمالية والخصوصية والسياحة في المملكة المغربية، وعلي رمضان شنيش مدير إدارة البحوث والإحصاء في مصرف ليبيا المركزي في الجماهيرية العربية الليبية، ومنصور إبراهيم آل محمود في المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار في دولة قطر، والدكتور أحمد شرف الدين المستشار القانوني لمجلس الشعب في جمهورية مصر العربية، والدكتور أحمد حسن مصطفى نائب محافظ البنك المركزي الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية.

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشاريع صناعية
الجمهورية العربية السورية

- مشروع إنتاج الإطارات في سوريا.

يهدف المشروع إلى إنتاج إطارات السيارات السياحية ووسائل النقل العامة وإطارات الجرارات الزراعية، وذلك من خلال استيراد كافة مدخلات المشروع من المواد الأولية والمستلزمات الإنتاجية. كما يهدف المشروع إلى تغطية حاجة الطلب الداخلي من الإطارات وتصدير بعض القياسات التي يقل استهلاكها في السوق الداخلية.

التكاليف الاستثمارية: ١٥,٨ مليون دولار.

الطاقة الإنتاجية: ٣٠٠ ألف إطار خارجي و ٣٥٠ ألف إطار داخلي وذلك من خلال وريديتي عمل/يوم.

معدل العائد الداخلي: ٣٠%

فترة الاسترداد: ٣ سنوات

العمالة: ٢٠٠ عامل

- مشروع إنتاج الزجاج المقاوم للحرارة العالية من نوع البتريكس.

يهدف المشروع إلى إقامة صناعة زجاج عالي الجودة ومقاوم للحرارة من نوع البتريكس والمستخدم في العديد من الصناعات الهندسية والكيميائية وصناعة الأدوات المنزلية والأدوات المخبرية.

الطاقة الإنتاجية: ٥٤٠٠ طن سنويا.

التكاليف الاستثمارية: ١١ مليون دولار

معدل العائد الداخلي: ٤٧%

فترة الاسترداد: سنتان

- مشروع إنتاج الأقمشة القطنية المصبوغة والمحضرة والمعالجة.

يهدف المشروع إلى استخدام القطن السوري المحلوج في إنتاج الخيوط القطنية واستكمال تصنيعها في أقمشة قطنية جاهزة للتسويق الداخلي وتصدير حوالي ٧٠% من الإنتاج لأسواق الخارجية.

الطاقة الإنتاجية: ٧,٥ مليون متر طولي من الأقمشة الجاهزة لاستخدامها في إنتاج الملابس

القطنية وذلك من خلال ثلاث وريديات عمل/يوم

التكاليف الاستثمارية: ١٢,٧ مليون دولار.

معدل العائد: ٢٩%

فترة الاسترداد : ٣ سنوات

- مشروع إنتاج السيارات الخدمية ونقل الركاب.

يهدف المشروع إلى إنتاج وتجميع ٥٠٠٠ سيارة باص وبولمان و ١٠ آلاف سيارة شحن

بحمولة أكثر من ٥,٣ طن و ١٥ ألف سيارة بيك آب بحمولة أقل من ٣,٥ طن.

العمالة: ٥٠٠ عامل

التكاليف الاستثمارية: ٨,١٢٠ مليون دولار

معدل العائد الداخلي: ١٥%

فترة الاسترداد: ٥ سنوات

- مشروع غسيل وتصنيف وتدرج حبيبي للرمال الكوارتزية في منطقة القريتين.

يهدف المشروع إلى إقامة وحدة غسيل وتصنيف الرمال الكوارتزية لتلبية احتياجات معامل

صناعة الزجاج القائمة في سوريا وحاجة صناعة قوالب سكب المعادن في معمل الجرارات

ومساكب القطاع الخاص وتوفير الرمال اللازمة لعمليات فلترية المياه.

الطاقة الإنتاجية: إنتاج ١٥٠ ألف طن رمال لتستخدم لأعمال السكب والزجاج و ٤٥ ألف طن

لأعمال البناء، و ٣ طن رمال للفترة.

التكاليف الاستثمارية: ٩,٦ مليون دولار.

معدل العائد الداخلي: ٣٩%.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
مكتب الاستثمار

ص.ب : بناء المعرض القديم شارع بغداد

دمشق - الجمهورية العربية السورية

هاتف: ٤٤١٢٠٣٩ - ٩٦٣١١

فاكس: ٤٤٢٨١٢٤ - ٩٦٣١١

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.